



## المراسلة و المناظرة (الاكثرية الشيعية فى العراق)

پدیدآورده (ها) : الحسنی، السید عبدالرزاق  
ادیان، مذاهب و عرفان :: العرفان :: المجلد العاشر، ذوالحجة 1343 - الجزء 10  
از 1015 تا 1017  
آدرس ثابت : <http://www.noormags.ir/view/fa/articlepage/662331>

دانلود شده توسط : رسول جعفریان  
تاریخ دانلود : 22/06/1396

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی (نور) جهت ارائه مجلات عرضه شده در پایگاه، مجوز لازم را از صاحبان مجلات، دریافت نموده است. بر این اساس همه حقوق مادی برآمده از ورود اطلاعات مقالات، مجلات و تألیفات موجود در پایگاه، متعلق به "مرکز نور" می باشد. بنابر این، هرگونه نشر و عرضه مقالات در قالب نوشتار و تصویر به صورت کاغذی و مانند آن، یا به صورت دیجیتالی که حاصل و بر گرفته از این پایگاه باشد، نیازمند کسب مجوز لازم، از صاحبان مجلات و مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی (نور) می باشد و تخلف از آن موجب پیگرد قانونی است. به منظور کسب اطلاعات بیشتر به صفحه [فوائین و مقررات](#) استفاده از پایگاه مجلات تخصصی نور مراجعه فرمائید.



## للمراسلة والمناظرة

نشر في هذا الباب ما يرد لنا من الملاحظات والانتقادات سواء كانت لنا أم علينا  
سالكين بها مسلك المناظرة لا المهاترة معتمدين ان مناظرك نظيرك

### الاكثرية الشيعية في العراق

انني اول من يقول في التعصب بالجنسية العراقية والتسك بالوحدة العربية ومن يطالبون لهذه الأمة وهذا الوطن ووحدة وطنية تارة وتارة العرات الدينية والطائفية إذ أن نجاح قضيتنا وسعادتنا متوقفتان على ذلك ويجب على من يغار على بلاده أن يعزز الوحدة القومية الوطنية ويقدها ويندبها بكل غال ومرتبخص كما يجب عليه أيضاً أن يبحث في العوامل والمؤثرات التي تدعم هذه الوحدة وان يتلافى كل ما من شأنه هدم صرحها وايصال الوهن اليها ، وإن بما استرعى نظري حالتنا الراهنة بشأن الرجال القائمين بالأموال العامة «اعني الموظفين» فإنني انتقدت ولا زالت انتقد ان الاصرار على احتكار الوظائف في طائفة دون اخرى وعدم التسوية بين الجميع في الحقوق مما يتعلق في هذا الأمر لما يورث في قلب الطائفة المحرومة ، ما قد يؤدي الى الضرر بوحدةنا

(١) ينقسم العنصر الاسلامي في العراق الى قسمين سني وشيعي فيؤلف القسم الثاني من مجموع سكان القطر ٧٣ في المائة ولهذا القسم ميزتان ممتازتان ( الاولى ميزة الاكثرية والثانية ميزة المفاداة والتضحية في سبيل المبدأ الوطني وقد تجل ذلك باجلى مظاهره في مواقف عديدة سواء كانت في العهد التركي البائد ام في عهد الاحتلال سنة ١٩٣٠-١٩٣١ عند ما كتبوا الجهد

صفحة في تاريخ القطر بمظام شهدائهم المغسوة بالدماء الطاهره والتجبع الزكي ) . « الأمل»

الرجال القائمين بالأموال العامة «اعني الموظفين» فإنني انتقدت ولا زالت انتقد ان الاصرار على احتكار الوظائف في طائفة دون اخرى وعدم التسوية بين الجميع في الحقوق مما يتعلق في هذا الأمر لما يورث في قلب الطائفة المحرومة ، ما قد يؤدي الى الضرر بوحدةنا

وما يزيد في الطين بلة عدم وجود نظام

افراد الطائفة الأخرى إلا ما قل وقد انتجت هذه الوضعية ان يبقى الشيعة خاصة بعيدين عن التوظيف لعدم وجود موظفين كبار منهم اللهم الا وزير المعارف فكان هذه الوزارة أصبحت ملكاً مسجلاً (بالباطون) لابناء الجعفرية يتسهم كرسياً من ترغب الحكومة تنصيبه عليه وهذا لا يخل ولا يربط لأنه منقاد في كثير من الأحيان الى رأي المستشار البريطاني، اضافة الى ذلك ان اشغال هذه الوزارة لا تحتاج إلى وزير جعفريين في المناطق الجعفرية سوى بعض طالما هناك مستشار ومدير عام يتوليان شؤونها بنفسيهما ويديران محورها كيف شاءا وحيث شاءا. أما الوظائف الأخرى فلا يوجد فيها جعفري البتة يعلم القراء الا ما وجد ان العنصر الاسلامي في العراق هو الذي تتألف منه الاكثية الساحقة ونعني بهذه الاكثية الشيعة اصحاب الماضي المجيد في تاريخ هذا القطر الذين رفعوا عرش البلاد فوق جماجم ابطالهم وقوموه على اسس داسوا فيها عظام رجالهم ولكنهم لم يتوقفوا حتى هذا الحين للتمتع بحقوقهم الطبيعية او اشغال المناصب التي يستحقونها ومن ذلك ما يلي :

تجدد في العراق ١٤ اراء ولكل اراء متصرف ولا يوجد بين جميع هؤلاء المتصرفين متصرف جعفري ، في العراق عدة اقصية ولكل قضاء قائمات وليس فيهم رجل

اعلم بوجود جعفري بينهم وهكذا توجد وظائف مركزية كثيرة وابست احدها من مودعة الى جعفري وفوق ذلك كله في الأهمية امر القضاة والحكام فإننا لا نجد في جميع أنحاء العراق سوى حاكم واحد وقد عين اخيرا وأما قضاة الشرع فمع أن القانون يقضي بلزوم احترام وتطبيق المذهب الجعفري نرى ان الحكومة لم تعين قضاة جعفريين في المناطق الجعفرية سوى بعض الأماكن (وقليلة هي) واو دققنا محاكم تلك المراكز اوجدناها في درجة من العناية احط بكثير من المحاكم العدلية . مثلا عينت الحكومة احد افاضل السنة ومن كبار علمائها الأعلام لقضاء بغداد براتب قدره (٧٠٠) روبية واما الجعفرية فنصبت لهم الكاتب في المحكمة قاضيا براتب (٣٠٠) روبية فقط هذا مع وجود نائب قاضي السنة ب(٤٠٠) روبية والحال لانظن أن عدد السنة في بغداد اكثر من الشيعة ولا نظن أن منازعات الشيعة اقل من السنة ولا نعتقد أن حقوق السنة يجب أن تحترم وتضان اكثر من حقوق الشيعة . وهكذا أمر مجلس التمييز الشرعي الجعفري لوقسناه بنظيره الى غير ذلك من الشؤون الهامة التي يجب على الحكومة العراقية الفتية ان تنظر فيها بعين الحكمة والروية وتتلافى

ما يمكن أن ينجم عنها من خطر على الوحدة  
 او في المستقبل البعيد فتسح المجال لأبناء  
 الاكثرية بالاشتراك مع اخوانهم في بناء  
 صرح العراق الخالد سيبا وقد تغرغ منهم  
 من مدرسة الحقوق العراقية عدد لا يستهان  
 به ناهيك عما هناك من الأفاضل والكتاب  
 والادباء وذوي الكفاءة لإشغال اهم  
 المناصب في الحكومة.

وانني كما ذكرت سابقاً لا اقصد  
 إلا توحيد كلمة الضاد في العراق والتنبيه على  
 الأمور المضرة بوحدته ويجب أن نكون  
 كالأخوان يتحاسبون بينهم عن كل شيء  
 أننا فأننا لتلايطول الحساب ويصعب التفاهم  
 عند ذلك .

إنني كتبت هذه الكلمة وكتبت غيرها  
 في صحف عاصمة العراق وانا اعتقد بانني  
 اخدم الوحدة العراقية قبل الطائفة الشيعية  
 وسأداوم على ذلك ما استطعت وإن ظن  
 قوم في كتابتي ضرراً فلكل رأيه والله  
 الموفق لإسعاد الوطن والبلاد

التجف السيد عبد الرزاق الحسيني

متى نتفق

تئين من بكى ممن تباكى  
 فنحن نأسف جد الأسف أن يكون  
 هذا حال المسلمين في جميع الأقطار والأجنبي  
 قد ملك بلادهم من اطرافها وتغلغل في  
 كل قطر من اقطارهم وهم لاهون بالثقل  
 والقال ، منغمسون في السب والشتم والجدال  
 كبيرهم وصغيرهم ، صلوا كههم واميرهم  
 عالمهم وجاهلهم ، شيخهم وشابهم : فمتى  
 يفيقون من غفلتهم ، ويصحون من  
 سكرتهم ، ويعلمون حق العلم أنهم قوة  
 عظيمة لا يستهان بها او اجمعوا امرهم  
 بينهم ولكن هو دور الانحلال الذي جلب  
 الاحتلال وعصر الخذلان الذي استعبد